19.218 مواطناً إجمالي المتعطلين الكويتيين

«الشال»: التحدي الحقيقي الذي يهدد استقرار العالم هو القدرة على مواجهة مشكلة البطالة

مصانع الكويت بحاجة إلى طاقة الشباب

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت تقريرا حول «أرقام وحقائق» البطالة في الكويت، والتقرير صادر في شهر مايو 2013 ويغطي الفترة حتى 2013/04/20. هو التقرير العاشر كما هو مذكور، ونحن نعتقد أن عودة محمودة للنشاط بدأت في الإدارة المركزية للإحصاء، بعد سبات لعقود طويلة، وهو أمر مشجع وواحدة من الإضاءات القليلة. ذلك يدفعنا لطلب المزيد، ونقصد طلب الارتقاء بالإحصاءات من الناحية النوعية، أيضا. فأرقام البطالة هي حول البطالة السافرة، وهي صحيحة، اقتداء بما ينشر حول العالم، ولكن ظروف الكويت الخاصة تجعل هذا المؤشر -البطالة السافرة- ضعيف الأهمية، بينما الخطر الحقيقي يكمن في البطالة المقنعة والعالية، جدا، والتي ستعجز الكويت، يوما، عن الحد من تحولها إلى سافرة وبأعداد غير محتملة.

وأضاف التقرير عودة إلى أرقام التقرير، التي تذكر بأن جملة المتعطلين الكويتيين، حتى 2013/04/20، بلغ 19.218 متعطلا، نحو 80 في المئة منهم إناث، و20 في المئة ذكور، وأكثر من نصف المتعطلين أو نحو 53 في المئة أعمارهم أقل من 30 سنة أي شباب. وبلغت نسب المتعطلين، ممن لا يحملون مؤهلات أو مؤهلات دون مستوى الثانوية العامة، نحو 41.3 في المئة للذكور ونحو 42.4 في المئة للإناث، وهبطت، بشكل لافت، عن مستويات عام 2012 عندما كانت نحو 48.6 في المئة للذكور ونحو 46.6 في المئة للإناث. بينما ارتفعت بشكل كبير بطالة حملة الشهادات الجامعية وما فوقها، إذ بلغت للذكور 29.3 في المئة في عام 2013، مقارنة بنحو 25.9 في المئة في عام 2012. وبلغت للإناث نحو 11.6 في المئة في عام 2013، مقارنة بنحو 8.7 في المئة في عام 2012. وربما يحتاج مؤشر المدى الزمني للتعطل إلى بعض المراقبة، فنحو 63 في المئة من المتعطلين مضى عليهم 12 شهرا وأكثر، ونحو 21 في المئة ما بين 6 شهور وأقل من سنة، ونحو 16 في المئة منهم متعطلون جدد أو لأقل من 6 شهور.

وتابع تقرير آخر، صادر في 3 يونيو 2013 عن منظمة العمل الدولية، يوحي بارتفاع كبير في مستويات البطالة السافرة على مستوى العالم، إذ زادت من نحو 169.7 مليون متعطل عام 2007 إلى نحو 201.5 مليون متعطل عام 2013، أو بزيادة بحدود 18.7 في المئة ، ومعظمها زيادة في بطالة الشباب، أعلى زيادة في معدلات البطالة، بعد الاقتصادات المتقدمة التي أصابتها الأزمة، حدثت في منطقة الشرق الأوسط وبنحو 29.7 في المئة .

أردنا مما تقدم التحذير من أن العالم بات يعي بأن التحدي الحقيقي الذي يهدد استقراره هو في قدرته على مواجهة مشكلة البطالة، وتحديدا مشكلة بطالة الشباب، كما ذكرنا في فقرة أخرى من هذا التقرير. ولكن في الكويت، ومع كل التقدير لتقرير الإدارة المركزية للإحصاء، إلا أن الجهد الحقيقي يجب أن يوجه إلى وضع الكويت الخاص، فالمشكلة الحقيقية هي البطالة المقنعة، وأفضل المؤهلين لدراستها والتأثير، مبكراً، في السياسات العامة لاجتنابها قبل انفجارها، هو جهاز الإحصاء الرسمي، ولديه القدرة على ذلك. فرئيس جهاز الإحصاء الصيني يفاجئ العالم، أواخر السنة الفائتة، بتصريح بحكم الفتوى الاقتصادية، عندما يصرح بأن الصين يمكن أن تستمر في خلق ما يكفي من فرص عمل لضمان استقرارها، حتى لو هبطت معدلات نموها إلى ما بين 7-8 في المئة ، وكانت معدلات نموها قبل الأزمة أعلى، قليلا، من 10 في المئة.

■ ارتفاع كبير في مستويات البطالة السافرة على المستوى العالمي بزيادة 201.5 مليون متعطل

التذبذب غير ترتيب أداء الأسواق

9 أسواق حققت مكاسب بنسبة 10 في المئة منذ بداية العام

التنبؤ بتحسن أداء تلك الأسواق الشهر المقبل ضعيفة

أوضح الشال كان أداء شهر مايو الفائت موجبا، بشكل عام، مع بعض التذبذب الذي غير ترتيب أداء الأسواق، بينما حقق 13 سوقا خلال الشهر مكاسب، وحده السوق الياباني الذي حقق تراجعا طفيفا. وارتقى السوق الصيني إلى المنطقة الموجبة، لتصبح الأسواق المالية الأربعة عشرة المنتقاة جميعها محققة مكاسب متفاوتة مقارنة بمستوى مؤشراتها في نهاية عام 2012. وارتفع عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين -أي 10 في المئة وأكثر- منذ بداية العام من 4 أسواق في نهاية شهر أبريل، إلى 9 أسواق مع نهاية شهر مايو.

وتابع إذا استثنينا مؤشر سوق الكويت السعري، يصبح سوق دبي أعلى الأسواق تحقيقا للمكاسب في شهر مايو بإضافة 10.8 في المئة إلى مستواه، ليرتقي إلى المرتبة الأولى في تحقيق المكاسب، منذ بداية العام، بارتفاع بحدود 45.9 في المئة . تلاه في الترتيب وبإضافة 8.8 في المئة سوق أبوظبي ليبلغ مجموع مكاسبه نحو 35.4 في المئة ، ثم السوق الياباني بالترتيب الثالث بمكاسب بحدود 32.5 في المئة ، رغم خسارته نحو 0.6- في المئة خلال شهر مايو. أربعة من أسواق إقليم الخليج الأخرى شاركت في المواقع الستة المتبقية للأسواق التي حققت مكاسب برقمين منذ بداية العام، هي كل من الكويت بمؤشرها الوزني، والبحرين ومسقط وقطر، وشاركها متفوقا عليها ورابعا في الترتيب داو جونز الأمريكي والفوتسي البريطاني سابعا في الترتيب. اللافت هو تقدم سوق البحرين الذي حقق ثالث أعلى المكاسب في شهر مايو وبحدود 8.4 في المئة ، ثم سوق قطر الذي تخلى عن أدائه الضعيف وأضاف في شهر واحد نحو 6.5 في المئة . بينما ظل السوق السعودي ضمن الأسواق الخمسة الأخرى التي حققت مكاسب أقل من 10 في المئة مقارنة ببداية العام، رغم إضافته مكاسب بنحو 3.1 في المئة خلال شهر مايو، بينما أضاف مؤشر السوق الصيني مكاسب بنحو 5.6 في المئة في شهر مايو ليخرج من المنطقة السالبة وإن ظل في قاع الترتيب.

وأوضح مازالت قدرتنا على التنبؤ بأداء تلك الأسواق لشهر يونيو ضعيفة، فالأسواق، رغم انحسار المخاطر، لازالت شديدة الحساسية أمام أية متغيرات سلبية، على مستوى الاقتصادات الرئيسة في العالم، وفي الوقت نفسه، حققت الأسواق، معظمها، مكاسب كبيرة بما يرشحها لوقفة تصحيح، بين الحين والآخر. لذلك من المتوقع أن يكون أداء شهر يونيو متذبذبا ومختلطا، بمعنى أن يجمع ما بين الأداء السالب، للأسواق التي حققت مكاسب عالية، والأداء الموجب، للأسواق التي حققت مكاسب ضعيفة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا من الأسبوع الذي سبقه، حيث تراجعت جميع المؤشرات الرئيسية بما فيها قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي «أربعة أيام تداول بمناسبة عطلة الإسراء والمعراج الشريف»، قد بلغت نحو 467 نقطة وبتراجع بلغ قدره 8.3 نقاط، أو ما يعادل 1.7 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 28.8 نقطة، أو ما يعادل 6.6 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

اتجاه المشكلة لا يزال نحو الارتفاع

24.4 في المئة نسبة البطالة بين الشباب في منطقة اليورو

ارتفاع البطالة في الاتحاد الأوروبي

تابع التقرير إذا كان مقدراً للقارئ أن يخرج بمعلومة واحدة من هذه الفقرة فلعلها تكون التالية: نسبة البطالة بين الشباب في منطقة اليورو نحو 24.4 في المئة ، أي إن نحو واحد من كل أربعة شباب، في الفئة العمرية 15-24، متعطل عن العمل، بإجمالي قدره نحو 3.6 ملايين شاب وشابة متعطلين، مقارنة بمعدل 15.5 في المئة عام 2007، قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك حسب آخر أرقام مكتب الإحصاء الرسمي التابع للاتحاد الأوروبي «يوروستات» والتي تغطي ابريل 2013.

وقال الشال بالنظر إلى دول محددة في منطقة اليورو، المكونة من 17 دولة، فإن اليونان تبدو الأسوأ حالا بنسبة بطالة عالية للشباب تبلغ نحو 62.5 في المئة ، أي إن نحو ثلاثة من كل خمسة شباب يونانيين متعطلون، وأعلى، كثيرا، بنحو 39.6 نقطة مئوية عن معدل عام 2007 البالغ نحو 22.9 في المئة . أما إسبانيا، التي تعتبر خامس أكبر اقتصاد أوروبي، فتأتي ثانية من حيث سوء مشكلة البطالة عند الشباب بنحو 56.4 في المئة ، بارتفاع، أكثر من الضعفين، عن معدل عام 2007 البالغ نحو 18.2 في المئة . وطبعاً، جميع هذه النسب هي الأعلى منذ تأسيس منطقة اليورو عام 1999، في إشارة إلى الأهمية التاريخية للفترة الراهنة، وجميعها مرتفع عن بيانات شهر مارس، وعن الفترة نفسها لعام 2012، بمعنى أن اتجاه بطالة الشباب لا يزال نحو الارتفاع.

وأضاف هذه الأرقام خطيرة لدرجة حدت بوزير المالية الألماني «ولفغانغ شوبل» للتحذير من «كارثة»، قد تؤدي لخسارة المعركة من أجل الوحدة الأوروبية، ذلك أنه لا يمكن التحكم برد فعل شباب أوروبي متعلم تسوء أحواله لخمسة أعوام متتالية، مذ بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وآماله بتحسن الأوضاع تخفت مع كل إعلان جديد عن أرقام البطالة.

وأشار إن نسب بطالة الشباب هذه أعلى، كثيرا، من نسب بطالة الشباب على المستوى العالمي، والمقدرة بنحو 12.6 في المئة عام 2013، وذلك حسب تقرير مهم بعنوان «اتجاهات التوظيف للشباب في العالم 2013: جيل في خطر»، الصادر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم.

وبين المتحدة في 8 مايو 2013، بل إن نسب بطالة الشباب في منطقة اليورو أقرب لنسب العالم العربي، حيث يقدر التقرير، نفسه، بطالة الشباب في الشرق الأوسط بنحو 28.3 في المئة ، ونحو 23.7 في المئة لشمال أفريقيا، وهما النسبتان الأعلى في العالم.

وفي الكويت، يجب ألا نتصور أنفسنا بعيدين عن مشكلة بطالة الشباب، فوفقا لأرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية، يبلغ متوسط نسبة الزيادة في عدد القادمين الجدد لقوة العمل الكويتية ما نسبته 4.3 في المئة ، للأعوام الخمسة الماضية، فإذا كان مطلوباً، فعلياً، توظيف 9,599 شاباً وشابة انضموا لقوة العمل عام 2012، فإن هذا العدد قد يبلغ ما معدله 18.5 ألفاً سنوياً، حتى عام 2017، بإجمالي قدره 92.5 ألفاً في غضون خمس سنوات، فقط، وللمقارنة: فإن عدد القادمين إلى قوة العمل الكويتية في سنة واحدة يقارب مجموع عدد موظفي وزارتي الإعلام والشؤون الكويتيين، منتصف عام 2011، ويمثل أكثر من ضعفي موظفي أكبر بنوك الكويت، بنك الكويت الوطني، الكويتيين وغير الكويتيين.

وتعتبر البطالة أكثر المؤشرات على أداء أي اقتصاد، أهمية، وعادة يتطلب خفض نسبة البطالة تخطيطاً طويل الأمد وإصلاحات عميقة في الاقتصاد لضمان خلق العدد المناسب من الوظائف وفي المجالات المناسبة، فالبطالة ليست مشكلة تحل بقرار إداري فقط، مثل التشجيع على التقاعد، إنما برؤية استراتيجية تمتد لأعوام. أما البطالة بين فئة الشباب، تحديداً، فلها بعد اجتماعي سياسي متفجر، كون الشباب هم الأكثر قدرة على العطاء، وفي الوقت نفسه، الأقل قبولا بالفشل الاقتصادي في خلق وظائف، وهو الفشل الذي أدى إلى ثورات الربيع العربي، وجذوره راسخة في دول البترول العربي، التي تشتري بعض الوقت بالمال، وعامل الزمن حاسم في مواجهته أو السقوط بتبعاته.

■ اليونان الأسوأ حالاً بنسبة بطالة عالية للشباب تبلغ 62.5 في المئة

بارتفاع مقداره 231 ألف دينار

4.2 ملايين دينار أرباح بنك الكويت الدولي خلال الربع الأول

بنك الكويت الدولي

أضاف الشال أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله، لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 31 مارس 2013، وتشير تلك النتائج إلى أن البنك حقق أرباحا -بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة- بلغت نحو 4.2 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 231 ألف دينار، مقارنة بأرباح قاربت قيمتها 4 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، تراجع مستوى هامش صافي الربح إلى 26.6 في المئة ، مقارنة بنحو 31.6 في المئة ، للفترة عينها من العام الماضي، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 25.8 في المئة ، وهي نسبة ارتفاع أعلى من نسبة ارتفاع صافي الربح البالغة نحو 5.7 في المئة .

وتابع في التفاصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنحو 25.8 في المئة ، كما أسلفنا، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات مرابحات وإيرادات تمويل إسلامية أخرى بنحو 11 في المئة ، أي بقيمة 1.2 مليون دينار، وصولا إلى 12.5 مليون دينار، مقارنة بـ 11.3 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 41 في المئة ، أي نحو 477 ألف دينار، حين بلغت نحو 1.6 مليون دينار، مقارنة مع 1.2 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع إيرادات التمويل، أيضا، بنحو 24.1 في المئة ، أي ما قيمته نحو 2.1 مليون دينار، حين بلغت نحو 10.7 ملايين دينار، مقارنة مع 8.6 ملايين دينار، وذلك بفضل ارتفاع بند إيرادات مرابحة وإيرادات تمويل إسلامية أخرى بنحو 11 في المئة ، كما أسلفنا، وتراجع بند التوزيعات المقدرة للمودعين بنحو 31.6 في المئة .

وأوضح من جهة أخرى، تراجعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 982 ألف دينار، حين بلغت نحو 7.2 ملايين دينار، مقارنة بنحو 8.2 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وذلك نتيجة تراجع التوزيعات المقدرة للمودعين بنحو 31.6 في المئة ، كما أسلفنا، وتراجع بند استهلاك بنحو 22.4 في المئة .

وبين ارتفعت خسائر الانخفاض في القيمة والمخصصات بنحو 3.9 ملايين دينار، حين بلغت نحو 4.4 ملايين دينار، مقارنة مع 487 ألف دينار، في الفترة نفسها، من العام السابق، الأمر الذي أدى إلى الارتفاع الطفيف في صافي الربح للبنك رغم الارتفاع الملحوظ في الإيرادات التشغيلية.

وقال تشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً، بلغت قيمته 55.1 مليون دينار ونسبته 4.4 في المئة ، ليصل إلى 1304.6 ملايين دينار، مقابل 1249.5 مليون دينار، في نهاية عام 2012، بينما بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 138.6 مليون دينار، أي ما نسبته 11.9 في المئة ، عند المقارنة بالربع الأول من عام 2012، حين بلغ 1165.9 مليون دينار. وارتفع بند مديني تمويل بنحو 42.3 مليون دينار، أي نحو 5.4 في المئة ، وصولا إلى 823.6 مليون دينار «63.1 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بما قيمته 781.3 مليون دينار «62.5 في المئة من إجمالي الأصول»، في نهاية عام 2012، وارتفع بنسبة 15.8 في المئة ، أي نحو 112.6 مليون دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2012، حين بلغ نحو 710.9 ملايين دينار «61 في المئة من إجمالي الأصول». وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما نسبته 9.8 في المئة ، أي ما قيمته 29.4 مليون دينار، مرتفعاً إلى 329.2 مليون دينار «25.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 299.8 مليون دينار «24 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2012، وبارتفاع قاربت نسبته 20.6 في المئة وقيمته 56.2 مليون دينار «23.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بمستواه في مارس من عام 2012.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، قد سجلت ارتفاعا، إذ ارتفع مؤشر العائد على حقوق المساهمين «ROE»، من 7.8 في المئة ، في نهاية مارس 2012، إلى نحو 7.9 في المئة ، وسجل مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC»، ارتفاعاً إلى نحو 16.4 في المئة ، قياساً بنحو 15.5 في المئة ، في نهاية الربع الأول من عام 2012، بينما تراجع العائد على أصول البنك «ROA»، حين بلغ نحو 1.3 في المئة ، مقارنة بمثيله المسجل في الفترة ذاتها من العام الماضي، إذ كان عند 1.4 في المئة . وبلغت ربحية السهم «EPS» نحو 4.55 فلوس، مقارنة بنحو 4.30 فلوس، للفترة نفسها من عام 2012، ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم، بلغت ما نسبته 1.6 في المئة ، مقارنة بمستواه البالغ 1.7 في المئة ، في مارس 2012، وبلغ مضاعف السعر إلى ربحية السهم P/E في نهاية مارس 2012 نحو 15.4 ضعفا، بينما حقق مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية P/B نحو 1.4 ضعفا، للفترة نفسها.

■ ارتفاع إيرادات مرابحات وإيرادات تمويل إسلامية أخرى بنحو 11 في المئة